

المدارس الخاصة في دبي تطوير العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص

منتدى التعليم في المدارس الخاصة والدولية
لندن في شهر نوفمبر 2011



مدخل

يعتبر نظام التعليم في دبي من أكثر أنظمة التعليم خصوصية في العالم، إذ تتبع مدارس دبي واحد من 13 منهاجاً تعليمياً مختلفاً، كما أن هناك تبايناً واضحاً فيما بينها من حيث جودة التعليم الذي تقدمه تلك المدارس، وتسعى هيئة المعرفة والتنمية البشرية في حكومة دبي ومن خلال عملها مع مستثمري ومشغلي المدارس الخاصة إلى تحسين جودة التعليم والنهوض باهتمامات أولياء الأمور والطلاب، ومن ثم تطوير البنية التحتية البشرية لدبي لكي تكمل البنية التحتية المادية.

نظام التعليم في دبي

إن دبي هي واحدة من الإمارات السبع في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقع على الساحل الجنوبي للخليج العربي، ونجحت دبي على مدار نصف قرن في الانتقال من الزراعة التقليدية وصيد السمك واللؤلؤ، كأحد أهم الأنشطة الاقتصادية للإمارة، إلى تحقيق مكانة متميزة على صعيد التجارة العالمية، وباتت مقصداً سياحياً ومقراً رئيسياً للعديد من الشركات العالمية في الشرق الأوسط، ولم تقتصر خطط التنمية في دبي على الموانئ والمصانع والمسكن وشبكات المواصلات فقط، بل شملت أيضاً البيئة الثقافية التي تدعم عدداً كبيراً من السكان المقيمين بجميع أطيافهم، إلى جانب السكان المحليين وإنشاء العديد من المدارس الحكومية والخاصة لتلبية احتياجات السكان المتنامية.

يتألف النظام الحالي لمدارس دبي من 79 مدرسة حكومية تشرف على إدارتها وزارة التربية والتعليم الاتحادية، و 148 مدرسة خاصة تقدم مجموعة من المناهج المختلفة، وعلى الرغم من أن المدارس الحكومية تقدم تعليماً مجانياً للمواطنين الإماراتيين، إلا أن أكثر من نصف الطلبة الإماراتيين يدرسون في مدارس خاصة، إذ يري أولياء أمور الطلبة الإماراتيين أن المدارس الخاصة تقدم جودة أفضل في التعليم والتعلم وتدريب اللغة الإنجليزية وشبكات الكمبيوتر.

في المقابل، فإن غالبية الأسر المقيمة تسجل أطفالها في المدارس الخاصة في دبي، نظراً لأن قبولهم في المدارس الحكومية يخضع لمعايير وقوانين وشروط دقيقة، مما نتج عنه أن أكثر من 87% من إجمالي أعداد الطلبة في دبي مسجلين في المدارس الخاصة.

هكذا جاءت خصوصية النظام التعليمي في دبي، حيث يوجد 13 منهاجاً مختلفاً لتلبية الاحتياجات المتنوعة للسكان المقيمين، في مقدمتها: المنهاج الهندي والبريطاني والأمريكي ومنهاج وزارة التربية والتعليم للمدارس الخاصة.

ومع التحاق حوالي ٢٠٠ ألف طالب وطالبة بالمدارس الخاصة، فإن العوائد السنوية لهذا القطاع تبلغ أكثر من ثلاثة مليارات درهم سنوياً (حوالي 860 مليون دولار أميركي).

البنية التحتية المادية والبشرية -- الدوافع الاقتصادية الرئيسية

بمجرد أن تأتي دبي إلى الأذهان، فإن الكثيرين يتظنون إليها على أنها تلك المدينة التي تحتضن: برج العرب ونخلة جميرا وبرج خليفة ومراكز التسوق العديدة، ومع ذلك، فإن أهمية دبي لا تقتصر على معالمها البارزة الشهيرة وموقعها الجغرافي، لأنها مدينة مزدهرة ذات اقتصاد مهم، كما أنها محورا للعمليات التجارية الدولية، ففي دبي المناطق السكنية الرائعة التصميم، ومناطق الأعمال التجارية الفريدة، والشبكات الواسعة من الطرق الحديثة ومرافق المواصلات العامة، وقد اجتذب إنشاء البنية التحتية المادية، الذي يتضمن وجود بيئة تنظيمية مواتية للأعمال التجارية بما في ذلك المناطق الحرة، العديد من الشركات العالمية لتأسيس مقرات إقليمية لها في دبي.

في الوقت الذي تعد فيه البنية التحتية المادية ضرورة، فإن إنشاء مركز إقتصادي دولي قوي يتطلب أن تكون مصحوبة بالبنية التحتية البشرية، وتشمل المكونات الأساسية للبنية التحتية البشرية في إمارة مثل دبي في مدارس ذات جودة تعليمية جيدة والسلامة والأمن وعوامل الجذب الثقافية والشبكات الاجتماعية والخصائص الثقافية. تلك الإمارة التي تعتبر آمنة وسكانها يشعرون بالحماية والأمان مع منافذ للناس للتواصل الاجتماعي فيما بينها في بيئة بهيجة ومتسامحة والتي تعتبر مناسبة لتكوين أسرة وستجذب عدداً كافياً من الناس من ذوي الخبرة والمهارات المطلوبة لدفع عجلة النمو فيها، فدبي إمارة محفزة لتأسيس البنية التحتية المادية والبشرية من أجل عملية التنمية المستقبلية.

على مدى العامين الماضيين كان هناك تغيير في التركيز على ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية في دبي، وذلك بتحفيز الاقتصاد من خلال جذب الاستثمارات الصناعية وبناء مواردها البشرية، والجزء الأساسي في هذا التغيير يتطلب بنية تعليمية جيدة من خلال المدارس ومؤسسات التعليم العالي. وبعبارة أخرى، إذا كانت المدارس توفر جودة جيدة في التعليم فإن الكثير من الوافدين سيفكرون بالانتقال إلى دبي مع أسرهم من أجل العمل، وفي نفس الوقت فإن أطفال المواطنين الإماراتيين والمقيمين سيستفيدون من ارتفاع مستوى التعليم، وبالتالي فإن الأثر المشترك هو زيادة رأس المال البشري لخدمة التنمية الاقتصادية في دبي.

جودة التعليم في مدارس دبي جيدة نسبياً، والتقييمات الدولية الأخيرة تقدم أدلة على أن جودة التعليم أفضل بالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة وإن لم تكن بنفس معدلات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولية OECD. وأبرزت كل من التوجهات في الدراسة الدولية للعلوم والرياضيات (TIMSS) التي أجريت في عام 2007، والبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) الذي أجري في عام 2009 فوائد التعليم الذي تقدمه المدارس الخاصة في دبي، وعلى خلفية الانتفاضات في البلدان المجاورة خلال الربيع العربي، فقد ساهم مزيج المدارس التي تقدم جودة جيدة في التعليم ونمو الاقتصاد والبيئة السياسية المستقرة في دبي إلى زيادة اهتمام العديد من العائلات خلال العام الماضي وانتقالهم للعيش إلى دبي.

تنظيم التعليم

إن التحرك نحو اقتصاد المعرفة العالمي استدعى ضرورة قيام الحكومات في جميع أنحاء العالم بالاستثمار في التعليم، وتحسين جودة التعليم، وبالنسبة للمدارس الحكومية فإنه يعتمد عموماً على دعم التحسينات في مجال التدريس وتحديث المناهج التعليمية والاستثمار في البنية التحتية الجديدة، وهناك تدابير إضافية في البلدان الغربية تشمل توفير التمويل المباشر للمدارس الخاصة والدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل التحسينات المدرسية وتشجيع الابتكار.

ليس هناك شك في أنه يُنظر للتعليم عالمياً على أنه سلعة عامة، والأساس لجميع الأطفال في الحصول على جودة تعليمية تمكنهم من تحقيق إمكاناتهم، ودعاة المدارس الحكومية يدعمون المساواة وقدرات أي طفل، بغض النظر عن بيئته أو بيئتها الاجتماعية لتحقيق النجاح الأكاديمي على أساس قدراته أو قدراتها، أما دعاة التعليم الخاص فيدعمون حقوق أولياء الأمور في اختيار مدرسة معينة لأطفالهم.

في نظام التعليم في دبي فإن خيار المدرسة الحكومية غير متاح لمعظم الأطفال في سن المدرسة، وتنظيم المدارس الخاصة أمر مطلوب لضمان منح الطلاب جودة تعليمية مقبولة، وكذلك ضمان احترام المدارس للقوانين واللوائح ذات الصلة.

على العكس في الغرب، فإن نظام الإشراف على رسوم المدارس الخاصة غير محدد نسبياً ويتجاهل ميول المدارس الخاصة في توفير مستوى جيد من التعليم، بالإضافة إلى ذلك فإن السوق التنافسية تضمن أن تلبية المدارس متطلبات أولياء الأمور والطلاب لأن النظام الحكومي هو دائماً الخيار الاحتياطي.

يهدف تنظيم المدارس الخاصة في دبي إلى تعزيز الجودة التعليمية وتوفير المدارس لجميع الأطفال، والتعليم الخاص يسعى إلى تأسيس مدارس ربحية كما هو الحال في دبي والتي تختلف بطبيعتها عن المدارس الحكومية التي تحتاج إلى أن تنظم على نحو مختلف، وقد أشار البنك الدولي في تقريره إلى الحلّ الهندسية مثل: تغيير المناهج الدراسية وضرورة أن يقابل مع تدابير أخرى قابلة للمساءلة ومحفزة لإحداث تحسينات في التعليم في المناطق النامية من الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

من جانبها، اعتمدت هيئة المعرفة والتنمية البشرية هذه النصيحة وعملت على دعمها من خلال تعزيز العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص باستخدام تدابير إضافية قابلة للمساءلة ومحفزة، حيث بدأت هيئة المعرفة والتنمية البشرية بدعم مشاركة دبي في التقييمات الدولية لقياس أداء المدارس في دبي مقارنة بالبلدان الأخرى، الأمر الذي مكّنها من إجراء مقارنات بين المدارس من خلال المناهج الدراسية، كما قدم البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA دراسة مؤخرًا تضمنت ملاحظات معينة حول أداء الطلبة في كل مدرسة من أجل مساعدة المدارس على دراسة هذه العوامل التي يمكن أن تساعد على تحسين نتائجهم في المستقبل.

نتائج الرقابة المدرسية في سنتها الرابعة تزود أولياء الأمور بالمعلومات حول الجودة النسبية للمدارس، والتي تساعد على اختيار المدارس لأطفالهم.

هذه الشفافية في المعلومات لفريق خبراء التعليم قد أدت إلى تحسينات كبيرة في جودة التعليم خلال هذه الفترة القصيرة، وهو بمثابة آلية فعالة لمساءلة المدارس من أجل العمل بجد وبناء علاقة إيجابية مع أولياء الأمور والطلاب، و يضمن أيضاً أن العوامل المحلية الهامة مثل: تدريس التربية الإسلامية واللغة العربية، تجري تغطيتها فعلياً من قبل المدارس، فمن دون هذه الشفافية قد يضعف تركيز المدارس على الجودة وقد تتحدّر معاييرها مسببة الضرر المحتمل لطلابها.

دبي تفخر بأن لديها بيئة صديقة للأعمال، وسوق التعليم هو عنصر هام في هذه البيئة، ويتم تشجيع المستثمرين على إنشاء مدارس فيها، حيث نعمل على تقديم المشورة لدعم العرض في القدرة الاستيعابية الإضافية من أجل تلبية النمو في قوائم التسجيل بطريقة تتوافق مع الطلب على أنواع معينة من المدارس في مناطق محددة. إن الدعم المالي المباشر للمدارس الخاصة عن طريق الإعانات والمنح أو القسائم الطلابية لا توفرها حكومة دبي، ولكن هناك حوافز أخرى متوفرة للمستثمرين وتشمل: تخصيص الأراضي المناسبة بأسعار معقولة للتأجير بالإضافة إلى برامج لتسهيل العمل في الدوائر الحكومية الأخرى ومقدمي الخدمات.

يجب أن لا يستهان بفعالية البيئة التنظيمية الجيدة. فبينما تتجه العديد من الدول الغربية نحو رفع القيود وتحرير الرقابة عن المدارس، تظهر أنظمة في إمارة مثل دبي تركز على التنظيم الإيجابي لضمان مصالح أولياء الأمور والطلاب. إن تطبيق اللوائح ومؤهلات المعلمين وغيرها من الأمور المتعلقة بالتعليم واقتنائها لتحقيق الضبط وحماية المعايير في المدارس، بالإضافة إلى تنظيم الرسوم المدرسية للحفاظ على التوازن بين أصحاب المدارس وجعل عوائد استثماراتهم المالية مرضية بشكل مناسب وفي نفس الوقت الحد من الزيادات في الرسوم لمنع الاستغلال.

خطوات قادمة

إن الرؤية المتجسدة في بيئة مدرسية من الطراز الأول للأطفال شائعة بين الحكومات حول العالم، وإنها رؤية مضاعفة في الاهتمام في إمارة مثل دبي، التي تتطلب جودة تعليمية في المدارس لتنقيف مواطنيها المحليين من أجل قيادة البلاد في المستقبل، بالإضافة إلى ضمان تعليم أطفال الأسر المقيمة وذلك بالالتحاق بمدارس دبي، وجودة التعليم في المدارس هي واحدة من اللبنات الأساسية لتحفيز النمو الحالي والمستقبلي المشهود للاقتصاد المحلي، فتطوير البنية التحتية البشرية ضرورة لاستقطاب المواهب عالية الجودة لقيادة النمو في دبي وتطوير مواردها البشرية المستقبلية.